التقرير النهائي - لتحقيق مكافحة الإغراق

ضد الواردات من	مواسير وأنابيب مجوفة، من حديد صب (أنابيب حديد الدكتايل)
ذات منشأ أو المصدرة من	جمهورية الهند
رقم التحقيق	AD-25-1
التاريخ	2026

النسخة غير السرية

الفهرس

أولًا- المقدمة 3
ثانيًا - الإجراءات 3
ثالثًا - الأطراف المعنيّة 4
رابعًا - تقرير الحقائق الأساسية 5
خامسًا - قوائم الأسئلة وتفاصيل التحقيق 6
سادسًا - جلسات الاستماع 10
سابعًا - المعلومات المتاحة 10
ثامنًا - الصناعة المحلية 10
تاسعًا - المنتج المشابه 11
عاشرًا - الواردات من الدول المعنيّة 11
حادي عشر - تحديد الإغراق 12
ثاني عشر - تحديد الضرر 16
ثالث عشر- المسببات الأخرى للضرر 24
رابع عشر- العلاقة السببية 27
خامس عشر- النتائج 27
سادس عشر- التوصية 28
سابع عشر- تعليقات عامة من الأطراف المعنيّة على تقرير الحقائق الأساسية: 28

أولًا- المقدمة

(1) وفقًا للفقرة الخامسة من المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية "اللائحة"، وبعد دراسة المعلومات والبيانات المقدمة من قبل الأطراف المعنيّة المشاركة في هذا التحقيق، أعدت وكالة المعالجات التجارية "الوكالة" بالهيئة العامة للتجارة الخارجية "الهيئة" هذا التقرير لعرض النتائج النهائية والتوصية التي توصلت إليها بالتحقيق الجاري.

ثانيًا - الإجراءات

أ. الشكوى

(2) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/06/22م شكوى مؤيدة مستنديًا من الشركة العربية السعودية لصناعة أنابيب حديد الدكتايل المحدودة "ساديب" تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها بالمادة الرابعة والخامسة من اللائحة، وتم تسجيل الشكوى في سجل الشكاوى برقم (ADC-25-1-SD)، وتدعي الصناعة المحلية في الشكوى أن الواردات من منتج مواسير وأنابيب مجوفة، من حديد صب (أنابيب حديد الدكتايل) بأقطار من 100 ملم إلى 1000 ملم ومواصفة فنية K9 و C Class إلى C40، المستخدم في شبكات المياه وصرف الأمطار وشبكات الصرف الصحي، إلى جانب شبكات الري وشبكات إطفاء الحريق ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الهند "الهند" ترد إلى المملكة العربية السعودية "المملكة" بأسعار مغرقة وتسبب لها ضررًا ماديًا، وتم إشعار حكومة الدولة المعنية بتلقي الشكوى بتاريخ 2025/07/14م.

ب. إعلان بدء التحقيق

(3) صدر قرار محافظ الهيئة ببدء التحقيق رقم (AD-25-1) بتاريخ 2025/07/22م، وتم نشر إعلان رقم (8) بشأن بدء التحقيق في الجريدة الرسمية "أم القرى" بتاريخ 2025/7/23م وبالموقع الإلكتروني للهيئة.

ج. فترة التحقيق

(4) فترة التحقيق من 2024/01/01م إلى 2024/12/31م، وفترة تقييم الضرر من 2021/01/01م إلى 2024/12/31م.

تعليقات الأطراف بشأن فترة التحقيق:

(5) علقت شركة Electrosteel Castings Ltd على تقرير الحقائق الأساسية بأنه وفقاً للفقرة رقم 9 من التقرير المشار إليه فأن الوكالة لم تكن قد راجعت بيانات الضرر المعدلة وقت بدء التحقيق، وإنما تم لاحقا تحليل البيانات المعدلة أثناء إجراءات التحقيق، ويعد ذلك مخالفة لإجراءات منظمة التجارة العالمية المعمول بها.

(6) تؤكد الوكالة على ما تم ذكره في الفقرة رقم 9 من تقرير الحقائق الأساسية حيث قامت الوكالة بتحديث فترة التحقيق وتقييم الضرر لأقرب فترة ممكنة لإعلان بدء التحقيق بما يتفق مع ما توصلت إليه هيئة تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية، كما تم تقييم مؤشرات الضرر الواقع على الصناعة المحلية والعلاقة السببية خلال الفترات المحددة في اعلان بدء التحقيق وقوائم الأسئلة، بما فيها فترة التحقيق المحدثة (2024م).

د. المنتج الخاضع للتحقيق

(7) المنتج الخاضع للتحقيق: مواسير وأنابيب مجوفة، من حديد صب (أنابيب حديد الدكتايل).

(8) وصف المنتج الخاضع للتحقيق: مواسير وأنابيب مجوفة، من حديد صب (أنابيب حديد الدكتايل) يتم تغطيته من الخارج بطبقة من الزنك متبوعة بطبقة من البيتومين ومن الداخل بطانة أسمنتية، ويتم تغطيته أيضاً بمادة الايبوكسي حسب الطلب، بأقطار من 100 ملم إلى 1000 ملم ومواصفة فنية K9 و C Class إلى C40.

(9) يستخدم المنتج الخاضع للتحقيق في مشاريع مد شبكات المياه وصرف الأمطار وشبكات الصرف الصحي، إلى جانب شبكات الري وشبكات إطفاء الحريق، وله قدرة على التكيف مع حركة الأرض دون أي ضرر وله عمر افتراضي طويل الزمن.

(10) لا يوجد بديل لأنابيب حديد الدكتايل يماثل خصائصها المميزة في تحملها للضغوط الداخلية العالية وتحملها لزوايا الانحراف التي يمكن حدوثها في التربة إلى حد معين، ولكن يمكن استبدالها بأنابيب البولي أثيلين أو الفايبرجلاس ... إلخ، وذلك في بعض الأقطار الصغيرة وفقًا لمتطلبات وإشتراطات المشاريع المستخدمة.

(11) المسمى والوصف الموضح أعلاه يمثل نطاق المنتج الخاضع للتحقيق وأي معلومات إضافية أو مصطلحات أخرى مُقدمة تهدف إلى مساعدة الأطراف المعنيّة على تحديد المنتج الخاضع للتحقيق.

(12) يندرج المنتج الخاضع للتحقيق تحت البند الجمركي: (730300000001) من التعريفة الجمركية المتكاملة.

<u>تعليقات الأطراف بشأن نطاق المنتج الخاضع للتحقيق والبند الجمركي:</u>

(13) علقت شركة Electrosteel Castings Ltd على تقرير الحقائق الأساسية بأن الوكالة لم تفصح عن بعض النقاط مثل: هل الصناعة المحلية تنتج وتبيع أنظمة الوصل المقيدة – مدى وجود منتجات مكافئة بالمواصفات نفسها- أنظمة الأنابيب ذات الوصلات المقيدة والقياسية تتنافس في نفس القطاع السوقي – ما إذا كان نظام الالكترولوك أكثر فعالية أو تفضيلًا من حيث الاستخدام. كما أضافت الشركة -وفقاً للفقرة 20 من التقرير المشار إليه- فإن بيانات الواردات التي تمت مراجعتها كانت على مستوى البند الجمركي المكون من 12 خانة، وأنه تم استبعاد المنتجات خارج نطاق التحقيق، دون الإفصاح عن منهجية التصفية أو الأوصاف المستبعدة أو المعايير الفنية المطبقة، وبالتالي لا تستطيع الشركة التحقق من دقة قاعدة البيانات التي يقوم عليها تحليل الضرر، ويعد ذلك إخلالاً بمتطلبات الإجراءات القانونية الواجبة والشفافية.

(14) تؤكد الوكالة على ما تم ذكره في الفقرة رقم 19 و 20 من تقرير الحقائق الأساسية حيث توصلت الوكالة إلى أن المنتج الخاضع للتحقيق قد تم تحديده بشكل ملائم لما يتم إنتاجه من قبل الصناعة المحلية بما فيها كافة أنظمة الوصل والتركيب للأنابيب الحديد الدكتايل وذلك من خلال رد الصناعة المحلية على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية، وما تم التأكد منه خلال زيارة التحقق الميدانية، حيث تنتج وتبيع الصناعة المحلية الأنابيب بكافة الأصناف والأنواع والأقطار التي تم تحديدها في التحقيق، وهو ما قام عليه كافة أركان التحقيق بما فيها دراسة تقييم مظاهر الضرر لكافة مبيعات الشركة من المنتج المشابه، بالإضافة إلى أنهما يخضعان لنفس البند الجمركي. كما تؤكد الوكالة على أن تعليق الشركة يخالف ما تم ذكره في الفقرة 20 المشار إليها في تقرير الحقائق الأساسية، وهو ما تود الوكالة التأكيد عليه بالاعتماد على تحليل البند الجمركي (730300000001) كاملًا ولم تقم الوكالة بتصفية الواردات من البند الجمركي المشار إليه، بل تم التأكد من عدم اشتمال واردات ذلك البند الجمركي على منتجات أخرى بخلاف المنتج الخاضع للتحقيق.

<u>ثالثًا - الأطراف المعنيّة</u>

أ. المنتجون المحليون

1. الشركة العربية السعودية لصناعة أنابيب حديد الدكتايل المحدودة "ساديب".
2. الشركة العالمية لأنابيب الدكتايل المحدودة "أندبكو".

ب.حكومات الدول المعنيّة

حكومة جمهورية الهند.

ج. المنتجون والمصدرون الأجانب

1. شركة راشمي ميتاليك ليميتد.
2. شركة Electrosteel Castings Ltd.
3. شركة جيندال ساو ليميتد.

د.المستوردون

1- شركة الاتحادات الدولية للتجارة.

2- مؤسسة نايف فهد محمد التركي التجارية.

ه. المستخدمون

شركة المياه الوطنية.

رابعًا - تقرير الحقائق الأساسية

(15) قامت الوكالة بإتاحة تقرير الحقائق الأساسية والإفصاحات السرية الخاصة بالأطراف المعنيّة بتاريخ 2026/05/12م على حساباتهم في النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية TRES للتعليق عليها، وتم منحهم مهلة سبعة أيام، وقد تم تمديد مهلة التعليق ثلاثة أيام إضافية لكافة الأطراف المعنيّة، كما تم إرسال تقرير الحقائق الأساسية إلى سفارة جمهورية الهند بالمملكة.

تعليقات الأطراف بشأن تقرير الحقائق الأساسية:

(16) علقت حكومة الهند بشأن طلب الإفصاح الكامل عن تقرير الحقائق الأساسية وإتاحة الوقت الكاف لدراسة الإفصاح وتقديم التعليقات على التقرير، كما طلبت تقديم إفصاح عن نتيجة زيارة التحقق الميدانية.

(17) تؤكد الوكالة بأنها تلتزم بالحفاظ على سرية البيانات وعدم الإفصاح عنها إلا بإذن من الطرف مقدم البيانات وفقاً للنظام ولائحته ، مانحةً الوقت الكاف لكافة الأطراف لتقديم التعليقات على التقرير ودراسة الإفصاح وفقاً لأحكام الفقرة 5 من المادة العاشرة، كما قامت الوكالة بتمديد مهلة إضافية للشركة الهندية المنتجة. كما توضح الوكالة بأن تقرير الحقائق الأساسية يتضمن كافة ما يتصل بنتائج زيارة التحقق الميدانية وفقا لأحكام الفقرة 4 والفقرة 5 من المادة العاشرة من اللائحة.

(18) كما علقت شركة Electrosteel Castings Ltd أن تقرير الإفصاح السري الخاص بالشركة موجزاً ولا يتسق مع ما تم التحقق منه خلال زيارات التحقق الميدانية وفقاً للفقرة الخامسة من المادة العاشرة من اللائحة، مما يخل بالالتزام بالمادة 6.9 من اتفاقية مكافحة الإغراق، كما إن إغفال الحقائق الأساسية يحرم الأطراف المعنية حقهم في فهم منهجية الاحتساب وتحديد الأخطاء، مما يعطل قدرتهم على الدفاع الفعال عن مصالحهم.

(19) توضح الوكالة أنه تم تزويد الشركة بتقرير الإفصاح السري والذي يتضمن عدة صفحات تشتمل على كل من: كافة صفقات التصدير والتسويات للتوصل إلى سعر التصدير الذي تم الاعتماد عليه، والقيمة العادية والإجراءات التي تمت عليها والنتائج التي تم التوصل لها والتسويات المستخدمة فيها، بالإضافة إلى ما يتصل بتكلفة الشركة والمنهجية المستخدمة في حال تقدير القيمة العادية، كما تضمن الإفصاح شرحاً كافياً لربط النتائج التي تم التوصل لها مع ما تم التحقق منه خلال الزيارة الميدانية.

وتؤكد الوكالة التزامها التام بالمادة 6.9 من اتفاقية مكافحة الإغراق والممارسات الدولية المستقرة، وهو ما يتوافق تماماً مع تفسيرات هيئة تسوية المنازعات للمادة المشار إليها.

(20) كما تلقت الوكالة تعليقات أخرى على تقرير الحقائق الأساسية من حكومة الهند والشركة المنتجة والمصدرة المتعاونة، وقد تم إدراج ملخص لهذه التعليقات في الأقسام ذات الصلة من هذا التقرير.

خامسًا - قوائم الأسئلة وتفاصيل التحقيق

(21) قامت الوكالة بتاريخ 2025/07/23م، بإتاحة قوائم الأسئلة ونسخة من إعلان بدء التحقيق وأسئلة العينة على الموقع الإلكتروني العام للهيئة وعلى النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية (TRES) للأطراف المعنيّة.

(22) كما قامت الوكالة بتاريخ 2025/07/23م، بإرسال نسخة من إعلان بدء التحقيق والنص غير السري للشكوى وكذلك الرابط الخاص بقوائم الأسئلة من موقع الهيئة العام للأطراف المعنيّة المعروفة لدى الوكالة وحكومة الهند من خلال سفاراتها بالمملكة ليقوموا بإرسالها للمنتجين والمصدرين غير المعروفين لدى الوكالة والذين قاموا بتصدير المنتج الخاضع للتحقيق إلى المملكة خلال فترة التحقيق.

(23) كما قامت الوكالة بإتاحة فرصة للأطراف المعنيّة وفقًا للفقرة الخامسة من المادة الثامنة من اللائحة للتعليق وإبداء المرئيات على الشكوى وإعلان بدء التحقيق خلال 37 يومًا من تاريخ إرسال الإشعار بالإعلان والنص غير السري للشكوى.

(24) تلقت الوكالة طلبات من بعض الأطراف المعنيّة لتمديد مهلة الإجابة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بتاريخ 2025/8/28م بمنح كافة الأطراف المعنيّة وفقًا للفقرة الثالثة من المادة التاسعة من اللائحة 10 أيامً إضافية للإجابة على قوائم الأسئلة تنتهي بتاريخ 2025/9/10م.

(25) تلقت الوكالة تعليقات من شركة Electrosteel Castings Ltd على شكوى الصناعة المحلية وإعلان بدء التحقيق بتاريخ 2025/8/30م وتم إتاحة تلك التعليقات على الملف العام للتحقيق بالنظام الإلكتروني للمعالجات التجارية (TRES)، وقامت الصناعة المحلية بالرد على التعليقات المشار إليها بتاريخ 2025/11/12م، وقد تم إدراج ملخص لهذه التعليقات ورد الصناعة المحلية عليها في الأقسام ذات الصلة من تقرير الحقائق الأساسية.

أ. المنتجون المحليون

1. شركة ساديب

(26) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/09/07م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة حيث تبيّن وجود بعض البيانات غير المستوفاة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، وعليه قامت الوكالة بتاريخ 2025/10/16م بإرسال خطاب بالأسئلة التكميلية للشركة لاستيفاء بعض البيانات وفق المهلة المحددة وهي 7 أيام، وتلقت الوكالة بتاريخ 2025/10/23م، إجابة الشركة على الأسئلة التكميلية، كما قامت الوكالة بتاريخ 2025/11/17م، بإرسال خطاب بالأسئلة التكميلية الثاني للشركة لاستيفاء بعض البيانات وفق المهلة المحددة وهي 3 أيام، وتلقت الوكالة بتاريخ 2025/11/19م إجابة الشركة على خطاب الأسئلة التكميلية الثاني.

(27) قامت الوكالة بتاريخ 2025/12/16م بإرسال خطاب للشركة لطلب إجراء زيارة التحقق الميدانية للتحقق من البيانات الواردة في الإجابة على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية، يتضمن مخطط تمهيدي للزيارة.

(28) تم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة في الفترة من 2025/12/21م إلى 2025/12/25م للتحقق من البيانات الواردة في الإجابة على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية.

2. شركة أندبكو

(29) تلقت الوكالة خطاب من الشركة لتأييدها للشكوى المقدمة من شركة ساديب ومتضمنًا بيانات عن حجم الإنتاج والمبيعات خلال فترة تقييم الضرر، ولم تقدم الشركة الإجابة على قائمة الأسئلة، وتم إخطار الشركة من خلال النظام الإلكتروني بأنه وفقاً لأحكام الفقرة السابعة من المادة العاشرة وأحكام الفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من اللائحة فقد قررت الوكالة اعتبار الشركة طرف غير متعاون وإعطائها مهلة يومين للرد ولم تتلق الوكالة أية ردود من الشركة، ولذلك اعتمدت الوكالة على بيانات شركة ساديب في تقييم عوامل الضرر للصناعة المحلية وفق التفاصيل في القسم (السابع) "الصناعة المحلية" والقسم (الحادي عشر) "تحديد الضرر" من هذا التقرير.

ب.المنتجون والمصدرون الأجانب

(30) تلقت الوكالة الإجابة على أسئلة العينة الموجهة للمنتجين والمصدرين الأجانب من قبل شركة واحدة فقط من الدولة المعنيّة وهي Electrosteel Castings Ltd ، وبالتالي فإنه لم يتم اللجوء إلى استخدام أسلوب العينة.

1. شركة Electrosteel Castings Ltd

(31) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/08/12م إجابة الشركة على أسئلة العينة، كما قامت الوكالة بتاريخ 2025/08/26م بإرسال نتيجة العينة للشركة التي تفيد بعدم اللجوء لاستخدام أسلوب العينة، كما تلقت الوكالة بتاريخ 2025/08/26م إجابة الشركة والشركة المرتبطة (Electrosteel Bahrain Trading) على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة وتبيّن وجود بعض البيانات غير المستوفاة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، كما قامت الوكالة بتاريخ 2025/11/5م بإرسال الأسئلة التكميلية الأولى لاستيفاء بعض البيانات، حيث تلقت الوكالة بتاريخ 2025/11/12م طلب من الشركة بمد مهلة للرد على الأسئلة التكميلية وقامت الوكالة بمنح مهلة إضافية للرد، وتلقت الوكالة بتاريخ 2025/11/23م إجابة الشركة والشركة المرتبطة على الأسئلة التكميلية الأولى، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة وتبيّن وجود بعض البيانات غير المستوفاة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، كما قامت الوكالة بتاريخ 2025/11/30م بإرسال الأسئلة التكميلية الثانية للشركة لاستيفاء بعض البيانات، وتلقت الوكالة بتاريخ 2025/12/1م إجابة الشركة على الأسئلة التكميلية الثانية، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة.

(32) تبيّن من خلال إجابات الشركة والشركة المرتبطة أن المنتج الخاضع للتحقيق الذي تقوم الشركة المرتبطة بتصديره والمنتج المشابه المباع داخل السوق المحلي يتم تصنيعهم من قبل شركة Electrosteel Castings Ltd وأن الشركة المرتبطة هي ذراع تصديري فقط.

(33) وفقاً لأحكام الفصل الخامس عشر من اللائحة قامت الوكالة بتاريخ 2025/12/10م بإرسال خطاب للشركة لطلب إجراء زيارة التحقق الميدانية للتحقق من البيانات الواردة في الإجابات على قوائم الأسئلة متضمنًا التاريخ المقترح للزيارة، وتلقت الوكالة الموافقة على هذا الطلب بتاريخ 2025/12/11م، وقامت الوكالة بتاريخ 2025/12/16م بإخطار حكومة الهند بإجراء زيارة تحقق ميدانية للشركة، كما قامت الوكالة بتاريخ 2025/12/18م، بإرسال خطاب للشركة يتضمن مخطط تمهيدي لزيارة التحقق الميدانية وذلك للتحقق من البيانات الواردة في الإجابات على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية، حيث تم إجراء زيارة التحقق الميدانية في الفترة من 2026/1/12م إلى 2026/1/16م، كما تم التحقق خلال الزيارة من أن الشركة المرتبطة Electrosteel Bahrain Trading هي ذراع تصديري للشركة وتملك صلاحيات محدودة ذات صلة بالتصدير للمنتج الخاضع للتحقيق، وأن شركة Electrosteel Castings Ltd هي من تملك خطوط الإنتاج والمستودعات الخاصة بتخزين المنتج.

2. **شركة راشمي ميتاليك ليميتد:**

(34) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/08/05م طلب تسجيل طرف معني للتحقيق، وقدمت الشركة الرد على أسئلة العينة بتاريخ 2025/8/21م ولم تقدم الرد على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بإخطار الشركة من خلال النظام الإلكتروني بأنه وفقاً لأحكام الفقرة السابعة من المادة العاشرة وأحكام الفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من اللائحة فقد قررت الوكالة اعتبار الشركة طرف غير متعاون وإعطائها مهلة يومين للرد، ولم تتلق الوكالة رداً من الشركة، وبناءً على ذلك فقد تم اعتبار الشركة طرفاً غير متعاون.

(35) أرسلت شركة راشمي ميتالك ليميتد خطاباً تعترض فيه على اعتبارها طرفًا غير متعاون في التحقيق، وتطلب إعادة النظر وإعادة تفعيل حساب الشركة على النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية، وتمكينها من استكمال أي متطلبات أو بيانات لازمة للتحقيق.

(36) تفيد الوكالة بأنها قدمت كافة التسهيلات إلى شركة راشمي ميتالك المحدودة في سبيل التعاون في هذا التحقيق وذلك من خلال المراسلة الإلكترونية في بدء التحقيق بتاريخ 2025/07/23م، والتي تضمنت كافة البيانات والمستندات المطلوبة والمهل الزمنية الممنوحة للرد، كما أوضحت الوكالة في إعلان بدء التحقيق تلك المتطلبات بمددها الزمنية أيضاً، كما توضح الوكالة ما يلي:

- تم تحديد الموعد النهائي لتقديم الرد على أسئلة العيّنة بتاريخ 2025/08/12م، والموعد النهائي لتقديم الرد على استبيان المُصدر بتاريخ 2025/08/31م.
- قامت الشركة بالتسجيل في النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية كطرف معني بالتحقيق بتاريخ 2025/08/05م وقبلت الوكالة طلب التسجيل بالرغم من عدم استيفاء كافة البيانات المطلوبة لتسجيل الشركة، وقد استكملت الشركة بيانات التسجيل بتاريخ 2026/09/11م.
- تم الالتقاء مع ممثلين من الشركة عند حضورهم لمقر الوكالة للتعرف على كيفية الدخول على صفحة التحقيق بالنظام الإلكتروني للمعالجات التجارية وكيفية رفع الملفات على النظام، وقد وعدت الشركة برفع الملفات المطلوبة.
- لم تقم الشركة بالرد على أسئلة العينة خلال الفترة الممنوحة والمنتهية بتاريخ 2025/08/12م، وتم منح الشركة فرصة أخرى لتقديم الرد على أسئلة العينة بناء على طلبها وقدمت الرد على أسئلة العينة بتاريخ 2025/08/21م.
- تم تمديد فترة الرد على قوائم الأسئلة لكافة الأطراف حتى 2025/09/10م والإعلان عن ذلك من خلال النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية والذي يتضمن شركة راشمي كطرف معني.
- لم تتجاوب الشركة برفع البيانات والمستندات المطلوبة للرد على قائمة الأسئلة خلال المهل الزمنية الممنوحة للرد.
- قامت الوكالة بمنح مدة إضافية للشركة للرد على قائمة الأسئلة من خلال إرسال مراسلة للشركة عبر النظام الإلكتروني بتاريخ 2025/09/14م لتقديم الإجابات على قائمة الأسئلة خلال الفترة الممنوحة للشركة والتي انتهت بتاريخ 2025/09/20م.

(37) وبناءً عليه فإن معيار التعاون لا يقاس فقط بالمراسلات من خلال البريد الإلكتروني للتحقيق، وبحسب ما هو موضح أعلاه يتبين أن الوكالة منحت الشركة فرصاً عدة لتقديم الرد على قائمة الأسئلة بالرغم من انتهاء المهلة الزمنية المنصوص عليها في

النظام بالإضافة إلى تمديد المهلة ومنح عشرة أيام إضافية بعد انتهاء المهلة الممددة، وعليه رأت الوكالة ضرورة الالتزام بالتوقيتات الزمنية المحددة وفقاً لنظام المعالجات التجارية واللائحة لاستيفاء إجراءات التحقيق بما يضمن الحفاظ على حقوق كافة الأطراف المعنية، وهو ما يتعين على الأطراف الالتزام بالتعليمات التي تصدرها الوكالة في حال رغبة أي طرف التعاون في التحقيق.

3. شركة Jindal Saw Limited

(38) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/08/12م، طلب تسجيل طرف معني للتحقيق، ولم تقدم الشركة أي أجوبة على أسئلة العينة ولا قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بإخطار الشركة من خلال النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية بأنه وفقا للفقرة السابعة من المادة العاشرة والفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من اللائحة فقد قررت الوكالة اعتبار الشركة طرف غير متعاون وإعطائها مهلة يومين للرد، ولم تتلق الوكالة رداً من الشركة، وبناءً على ذلك فقد تم اعتبار الشركة طرفاً غير متعاون.

ج. المستوردون

1. شركة الاتحادات الدولية للتجارة

(39) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/08/05م، طلب الشركة للانضمام للتحقيق والتسجيل كطرف معني "مستورد"، ولم تتلق الوكالة أي إجابة من الشركة، وقامت الوكالة بإخطار الشركة من خلال النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية بأنه وفقاً للفقرة السابعة من المادة العاشرة والفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من اللائحة فقد قررت الوكالة اعتبار الشركة طرف غير متعاون وإعطائها مهلة يومين للرد ولم تتلق الوكالة رداً من الشركة، وبناءً على ذلك فقد تم اعتبار الشركة طرفاً غير متعاون.

2. مؤسسة نايف فهد محمد التركي التجارية

(40) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/08/06م طلب الشركة للانضمام للتحقيق والتسجيل كطرف معني "مستورد".

(41) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/08/23م طلب الشركة لتمديد مهلة الإجابة على قائمة الأسئلة لمدة 10 أيام، ووافقت الوكالة على تمديد مهلة الإجابة على قائمة الأسئلة حتى 2025/09/10م، كما تم منح الشركة 10 أيام اضافية للإجابة على قائمة الأسئلة، ولكن لم تتلق الوكالة أي إجابة من الشركة، وقامت الوكالة بإخطار الشركة من خلال النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية بأنه وفقاً للفقرة السابعة من المادة العاشرة والفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من اللائحة فقد قررت الوكالة اعتبار الشركة طرف غير متعاون وإعطائها مهلة يومين للرد ولم تتلق الوكالة رداً من الشركة، وبناءً على ذلك فقد تم اعتبار الشركة طرفاً غير متعاون.

د. المستخدمون

شركة المياه الوطنية

(42) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/08/27م طلب الشركة للانضمام للتحقيق والتسجيل كطرف معني "مستخدم"، ولم تتلق الوكالة أي إجابة من الشركة، وقامت الوكالة بإخطار الشركة من خلال النظام الإلكتروني بأنه وفقا للفقرة السابعة من المادة العاشرة والفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من اللائحة فقد قررت الوكالة اعتبار الشركة طرف غير متعاون وإعطائها مهلة يومين للرد ولم تتلق الوكالة رداً من الشركة، وبناءً على ذلك فقد تم اعتبار الشركة طرفاً غير متعاون.

سادسًا - جلسات الاستماع

(43) تقدمت شركة Electrosteel Castings Ltd بطلب للمشاركة في جلسة الاستماع حال عقدها لتقديم مرئياتها ودفوعها، وقامت الوكالة بعقد جلسة استماع بتاريخ 2026/3/24م وفقًا للفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة، بحضور ممثل عن شركة Electrosteel Castings Ltd وحكومة جمهورية الهند وكذلك الصناعة المحلية.

(44) تلقت الوكالة التعليقات من الأطراف المعنيّة خلال جلسة الاستماع حيث تم تقديمها كتابة خلال المدة الزمنية المحددة وفقًا للفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة، وقد تم إدراج تلك التعليقات في الأقسام ذات الصلة في تقرير الحقائق الأساسية.

سابعًا - المعلومات المتاحة

(45) وفقًا للمادة السادسة والأربعون من اللائحة فإن عدم تعاون الطرف المعني أو مخالفته المعايير والمواصفات، أو تقديمه معلومات غير حقيقية أو غير كاملة أو تقديمه للمعلومات بعد الفترات الزمنية المحددة دون الحصول على موافقة كتابية من الوكالة بتمديد فترة تقديم المعلومات، يترتب عليه أحقية الوكالة في رفض جميع أو جزء من المعلومات المقدمة من الطرف المعني واستخدام عوضًا عنها المعلومات المتاحة لدى الوكالة بما في ذلك المعلومات التي قدمتها الصناعة المحلية في الشكوى، وذلك بغرض التوصل إلى النتائج الأولية أو النهائية السلبية أو الإيجابية بالتحقيق.

(46) تم اللجوء لاستخدام المعلومات المتاحة بالنسبة للشركات غير المتعاونة.

ثامنًا - الصناعة المحلية

أ. الشركة مقدمة الشكوى

(47) الشركة العربية السعودية لصناعة أنابيب حديد الدكتايل المحدودة وتمثل (85%) من حجم إنتاج الصناعة المحلية، حيث تُعد نسبة كبيرة من إجمالي إنتاج المنتج المشابه بالمملكة وبالتالي تمثل "الصناعة المحلية" وفقًا للمادة الأولى من نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية.

ب. الشركات المؤيدة للشكوى

(48) الشركة العالمية لأنابيب الدكتايل المحدودة المؤيدة للشكوى قدمت بيانات عن حجم إنتاجها ومبيعاتها فقط خلال فترة تقييم الضرر، وبما أنها لم تقم بالرد على قائمة الأسئلة فتم اعتبارها طرفاً غير متعاون بالتحقيق وفقاً لما تم الإشارة إليه بالفقرة (30) لذلك لم يتم تضمين بيانات الشركة في تقييم عوامل الضرر الخاصة بحالة الصناعة المحلية عدا ما يخص حجم السوق المحلى.

تعليقات الأطراف بشأن تمثيل الصناعة المحلية:

(49) علقت شركة Electrosteel Castings Ltd على تقرير الحقائق الأساسية بأن تحليل وضع الصناعة المحلية والضرر يعتمد بشكل جوهري على بيانات شركة ساديب فقط، دون إثبات مدى تمثيلها للصناعة المحلية من خلال أدلة تم التحقق منها.

(50) تؤكد الوكالة على ما تم ذكره في الفقرة رقم 146 من تقرير الحقائق الأساسية حيث تم التحقق من صحة ودقة تقدير الشركة الشاكية لنسبة الإنتاج، حيث استلمت الوكالة خطاب التأييد من شركة أندبكو (المؤيدة) مباشرةً نظراً لسرية بيانات الإنتاج والمبيعات الخاصة بالشركة وفقًا لأحكام المادة الرابعة من اللائحة، وتم الاعتماد على تلك البيانات في احتساب حجم السوق المحلي فقط ونظرًا لعدم تعاون شركة أندبكو لم يتم تضمينها في بيانات الضرر وتم الاعتماد على بيانات شركة ساديب.

تاسعًا - المنتج المشابه

(51) المنتج المشابه: مواسير وأنابيب مجوفة، من حديد صب (أنابيب حديد الدكتايل).

(52) وصف المنتج المشابه: مواسير وأنابيب مجوفة، من حديد صب (أنابيب حديد الدكتايل) يتم تغطيته من الخارج بطبقة من الزنك متبوعة بطبقة من البيتومين ومن الداخل بطانة أسمنتية، ويتم تغطيته أيضاً بمادة الايبوكسي حسب الطلب، بأقطار من 100 ملم إلى 1000 ملم ومواصفة فنية K9 و C Class إلى C40.

(53) يستخدم المنتج المشابه في مشاريع مد شبكات المياه وصرف الأمطار وشبكات الصرف الصحي، إلى جانب شبكات الري وشبكات إطفاء الحريق، وله قدرة على التكيف مع حركة الأرض دون أي ضرر وله عمر افتراضي طويل الزمن، لا يوجد بديل لأنابيب حديد الدكتايل يماثل خصائصها المميزة في تحملها للضغوط الداخلية العالية وتحملها لزوايا الانحراف التي يمكن حدوثها في التربة إلى حد معين، ولكن يمكن استبدالها بأنابيب البوليثيلين أو الفايبرجلاس ... إلخ، وذلك في بعض الأقطار الصغيرة وفقًا لمتطلبات واشتراطات المشاريع المستخدمة.

(54) توصلت الوكالة إلى أن المنتج الذي تقوم بإنتاجه الصناعة المحلية -وفقًا للمادة الأولى من نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية- يُعد منتجًا مطابقًا للمنتج الخاضع للتحقيق من حيث المواد الخام المستخدمة في عملية التصنيع والخصائص المادية والكيميائية والمواصفات وطرق التصنيع وقنوات التوزيع والاستخدامات النهائية وكلٍ منهما يعتبر بديلًا للآخر ويحل محله في الاستخدام، ويندرجا تحت نفس التصنيف الجمركي للتعريفة الجمركية المتكاملة.

عاشرًا - الواردات من الدول المعنيّة

(55) قامت الوكالة لأغراض التحقق من حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق بطلب بيان تفصيلي للواردات من البند الجمركي (730300000001) من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك يشمل فترة تقييم الضرر بناءً على ما ورد للوكالة من أوصاف وبنود جمركية من الأطراف المعنيّة بالتحقيق، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1)

الواردات خلال فترة التحقيق **الوحدة: طن**

الدولة	حجم الواردات	النسبة %
الهند	20,318	%64
الواردات الأخرى	11,506	%36
إجمالي واردات المملكة	**31,824**	**100%**

(56) توصلت الوكالة إلى أن نسبة الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ أو المصدرة من الهند تمثل 64% من إجمالي واردات المملكة خلال فترة التحقيق، وأن هذه النسبة ليست قليلة الشأن ولا تقل عن 3% من إجمالي واردات المملكة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق وفقًا للفقرة السابعة من المادة السادسة من اللائحة.

حادي عشر - تحديد الإغراق

أ. المنهجية العامة للقيمة العادية

(57) تقوم الوكالة في القيمة العادية بتحديد ما إذا كان إجمالي المبيعات المحلية للشركة المعنيّة من المنتج المشابه في سوق دولة التصدير تساوي 5% أو أكثر من مبيعاتها للتصدير الموجهة إلى المملكة، وذلك وفقًا لأحكام الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(58) كما تقوم الوكالة بدراسة ما إذا كان إجمالي المبيعات المحلية الكافية تتم في مجرى التجارة العادي من حيث السعر، وذلك عن طريق تحديد ما إذا كانت نسبة المبيعات الرابحة من هذه المبيعات لا تقل عن 80% من إجمالي حجم المبيعات المحلية للشركة ومن ثم يتم تحديد القيمة العادية لهذه المبيعات المحلية على أساس سعر البيع في السوق المحلي لجميع الصفقات خلال فترة التحقيق، بينما إذا تم التوصل إلى أن نسبة المبيعات الرابحة من هذه المبيعات أقل من 80% من إجمالي حجم المبيعات المحلية، فيتم تحديد القيمة العادية على أساس سعر البيع في السوق المحلي للصفقات الرابحة فقط خلال فترة التحقيق وذلك بعد تقييم ما إذا كانت المبيعات الرابحة كافية، وذلك وفقًا لأحكام الفقرة الخامسة من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(59) أما إذا كانت المبيعات المحلية للشركة المعنيّة من المنتج المشابه في سوق دولة التصدير تتم كلها أو بعضها من خلال أطراف مرتبطة، تقوم الوكالة بدراسة الأدلة المقدمة لها عن عدم تأثير حالة الارتباط على الأسعار والأدلة المقدمة عن أسعار البيع إلى أطراف مستقلة لغرض تحديد إذا كان سيتم الاعتماد على أسعار تلك المبيعات من عدمه، ومن ثم يتم تقييم ما إذا كانت المبيعات المحلية للشركة كافية وتتم في مجرى التجارة العادي من حيث السعر، وذلك وفقًا لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(60) إذا تبيّن للوكالة أن المبيعات المحلية للشركة المعنيّة من المنتج المشابه في السوق المحلي لدولة التصدير غير كافية أو أنها لا تتم في مجرى التجارة العادي، فيتم تقدير القيمة العادية على أساس تكلفة الإنتاج في دولة المنشأ مضافًا إليها هوامش مناسبة من التكاليف البيعية والإدارية، والعامة، والأرباح بشرط أن تتفق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في دولة المُنتج أو المُصدر وبشرط أن تعكس هذه البيانات بشكل معقول التكاليف المرتبطة بإنتاج وبيع المُنتج الخاضع للتحقيق.

ب. المنهجية العامة لسعر التصدير

(61) تقوم الوكالة بتحديد سعر التصدير وفقًا لأحكام المادة الخامسة عشرة من اللائحة وبناءً على البيانات التي ترد في الإجابة على قوائم الأسئلة والأسئلة التكميلية والتي يتم التحقق منها أو لما يتوفر لديها من بيانات مقدمة من جهات حكومية في المملكة، وذلك بعد إجراء التسويات اللازمة للوصول بسعر التصدير عند مستوى باب المصنع.

ج. المنتجون والمصدرون الأجانب

جمهورية الهند

1. شركة Electrosteel Castings Ltd

أ. القيمة العادية

(62) قدمت الشركة صفقات البيع المحلي من المنتج المشابه التي تمت خلال فترة التحقيق لعملاء غير مرتبطين بمستوى تجاري "مستخدم نهائي" على أساس مستويات تسليم "توصيل لموقع العميل"، واستلام العميل من مخازن الشركة "باب المصنع".

(63) بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركة في إجاباتها على قوائم الأسئلة والأسئلة التكميلية والتي تم التحقق منها خلال زيارة التحقق الميدانية، تبيّن أن الشركة تقوم بتصدير عددٍ من الأصناف للمملكة وتقوم ببيع بعضاً منها في السوق المحلي الهندي وبعضاً منها ليس لهم مبيعات داخل السوق المحلي الهندي خلال فترة التحقيق.

(64) قامت الوكالة بتحديد ما إذا كانت المبيعات المحلية من أصناف المنتج المشابه داخل السوق المحلي الهندي كافية وتتم في مجرى التجارة العادي وذلك وفقاً للمنهجية العامة والتي تم مشاركة تفاصيلها في الافصاح السري للشركة.

(65) كما قامت الوكالة بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركة والتي تم التحقق منها خلال زيارة التحقق الميدانية، بتقدير القيمة العادية عند مستوى باب المصنع للأصناف التي ليس لها مبيعات محلية في السوق الهندي وفقا للمنهجية العامة، بالإضافة إلى قيام الوكالة - بناءً على المعلومات التي تم التحقق منها - بإجراء التسويات الخاصة بالنقل الداخلي والمصاريف البنكية والتأمين والمصاريف الأخرى لتحديد القيمة العادية عند باب المصنع للمبيعات المحلية الكافية والرابحة، وذلك وفقا للأسباب التي تم مشاركتها مع الشركة في الإفصاح السري الخاص بها.

(66) بلغ المتوسط المرجح للقيمة العادية مستوى باب المصنع ***** روبية هندية/للطن المتري.

تعليقات الأطراف بشأن القيمة العادية:

(67) طلبت حكومة الهند الإفصاح عن الأنواع التي تم تقدير القيمة العادية لها من المنتج الخاضع للتحقيق، وتكلفة الإنتاج المستخدمة والمصاريف البيعية والعامة والإدارية وهامش الربح لتقدير القيمة العادية، كما طلبت الإفصاح عن حساب القيمة العادية وبيانات تكلفة التصنيع ومصدر البيانات والمستوى التجاري.

(68) تؤكد الوكالة بأنه تم إتاحة الإفصاح السري الخاص بالشركة الهندية المنتجة والذي يتضمن كافة حسابات القيمة العادية التي تمت للمبيعات المحلية في السوق الهندي للمبيعات الكافية والرابحة بما يشمل التسويات والمستوى والتجاري، وكذلك الأنواع للمنتج المشابه في السوق المحلي الهندي والتي تم تقدير القيمة العادية لها مع توضيح تكلفة التصنيع المُستخدمة والمصاريف البيعية والعامة والإدارية وهامش الربح مع توضيح مصدر البيانات.

(69) طلبت شركة Electrosteel Castings Ltd قبول القيمة العادية المعدلة البالغة **** روبية هندية/ طن متري، والمحتسبة بعد تطبيق تكلفة التصنيع الصحيحة البالغة ***** روبية هندية /طن متري (منتجات WD) و **** روبية هندية/طن متري (منتجات WF/SF) كما وردت في الملحق (11) المعدل الخاص بمجموعة Electrosteel لغرض احتساب القيمة العادية المقدرة، وبعد السماح بشكل صحيح بجميع التعديلات الأربعة المسموح بها: (1) تكلفة الائتمان، (2) عمولة المبيعات، (3) رسوم الفحص من طرف ثالث، (4) المستوى التجاري (المصاريف العمومية والإدارية لشركة Electrosteel Bahrain Trading ذات المسؤولية المحدودة وبنسبة **%.

(70) تؤكد الوكالة بأنه تم مشاركة الشركة كافة تفاصيل احتساب القيمة العادية في الإفصاح السري الخاص بها مع توضيح أسباب رفض بعض بنود تكلفة التصنيع المُقدمة خلال زيارة التحقق الميدانية. كما تؤكد الوكالة أن منهجيتها المطبقة تتوافق تماماً مع أحكام النظام واللائحة كما تم توضيحه في الفقرات (2) من تقرير الإفصاح السري الخاص بالشركة ووفق ما تم التحقق منه خلال زيارات التحقق الميدانية، بالإضافة إلى توضيح أسباب عدم احتساب التسويات المشار إليها. كما تؤكد الوكالة أن منهجيتها المطبقة تتوافق تماماً مع أحكام النظام واللائحة كما تم توضيحه في الفقرة (5) من تقرير الإفصاح السري الخاص بالشركة ووفق ما تم التحقق منه خلال زيارات التحقق الميدانية.

سعر التصدير

(71) قدمت الشركة فواتير الصفقات التي تم تصديرها إلى المملكة خلال فترة التحقيق على أساس مستوى تسليم " موقع العميل"، وبمستوى تجاري مستخدم نهائي "مقاول"، وقامت الوكالة بالتحقق من تلك البيانات خلال زيارة التحقق الميدانية.

(72) تلقت الوكالة معلومات عن فواتير الاستيراد الخاصة بالشركة من مصادر حكومية للتحقق من صحة الفواتير المقدمة من الشركة، حيث تبيّن أن المعلومات الواردة في الفواتير المقدمة من المصادر الحكومية تقل في القيمة عن الفواتير المماثلة المقدمة من الشركة. وقد قامت الوكالة عند تحديد أسعار التصدير بالاعتماد على أسعار المنتج في الفواتير التي حصلت عليها من المصادر الحكومية بالإضافة إلى بقية الفواتير المقدمة من الشركة.

(73) قامت الوكالة لتحديد سعر التصدير عند مستوى باب العميل بإجراء التسويات التالية المقدمة من الشركة: النقل الداخلي إلى العميل في المملكة، المناولة، الرسوم الجمركية على الحدود سواءً في جمارك المملكة العربية السعودية أو جمارك مملكة البحرين، مصاريف التغليف، المصاريف البنكية، مصاريف التوثيق، كما قامت الوكالة بحساب هامش لتغطية المصاريف بالبحرين من البيانات التي قدمتها الشركة وفقاً للإفصاح السري الخاص بها نظرًا لما تبيّن للوكالة خلال زيارة التحقق الميدانية من علاقة الارتباط بين الشركة المنتجة والشركة المصدرة.

(74) بلغ المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع ***** روبية هندية/للطن المتري.

<u>تعليقات الأطراف بشأن سعر التصدير:</u>

(75) طلبت حكومة الهند معرفة كيفية حساب سعر التصدير بما يتضمن معاملة صفقات الطرف المرتبط، واختلاف قيمة فواتير التصدير والصفقات التي تأثرت، وسبب تفضيل استخدام المصدر الحكومي للبيانات عن الشركة الهندية، وكذا طبيعة وكمية واتجاه تسويات الطرف المرتبط والأساس القانوني، كما طلبت الحكومة إتاحة الفرصة للشركة الهندية المنتجة لتناول موضوع اختلاف قيمة الفاتورة.

(76) تؤكد الوكالة بأنها قامت بإجراء مقارنة عادلة وقامت بحساب هذه التسويات التي تم إجراؤها على سعر التصدير وفق المصاريف الواردة في الملحق رقم (9) المقدم من قبل الشركة المصدرة ووفقاً لما تم إيضاحه في الإفصاح السري الخاص بالشركة وتقرير الحقائق الأساسية. كما تفيد الوكالة بأنها قامت بسؤال الشركة خلال زيارة التحقق الميدانية وتم تناول الموضوع والحصول على إفادة الشركة أثناء الزيارة وتم التوضيح في الإفصاح السري للشركة الهندية المنتجة.

(77) طلبت الشركة قبول سعر التصدير المعدل البالغ ***** روبية هندية / طن متري المُقدم في التعليقات، والذي يقوم بخصم مصاريف النقل من الهند إلى البحرين من سعر تسليم المصنع في البحرين. كما طلبت الشركة تصحيح خصم هامش ربح شركة Electrosteel Bahrain Trading ذات المسؤولية المحدودة ليصبح **** دينار بحريني (المنسوب إلى مبيعات شركة ********) بدلاً من ***** دينار بحريني (إجمالي ربح الشركة). وقد اعترضت الشركة بشأن إعادة تصنيف الحساب رقم ******* الخاص بحافز التصدير من كونه تخفيضاً في مصاريف البيع إلى إيرادات أخرى، وأفادت أن تسجيل الحافز كإيرادات أخرى في القوائم المالية النظامية يعد صحيحاً وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 20، بينما المعالجة بخصمه من مصاريف البيع تُعد ممارسة معيارية عالمياً ومطلوبة بموجب المادة 2.2.1.1 من اتفاقية مكافحة الإغراق لمنظمة التجارة العالمية، وتطلب الشركة التعديل وفقاً لم تم تقديمه من قِبل الشركة.

(78) تؤكد الوكالة على توافق منهجيتها عند تحديد سعر التصدير للمملكة مع أحكام المادة الخامسة عشر من اللائحة وذلك حسب ما تم مشاركته بالتفصيل مع الشركة ضمن الفقرات (من 9 إلى 11) في الإفصاح السري الخاص بها مع تقديم ورقة العمل الخاصة بتحديد سعر التصدير بشكل كامل ودقيق إلى الشركة حسب طلبها. كما تؤكد الوكالة بأنه تم توضيح التسوية الخاصة بالشركة المرتبطة وشرحها تفصيلاً في الفقرة (10) من الإفصاح الخاص بالشركة، كما تؤكد الوكالة على أنه قد تم إيضاح كافة

المبررات والتفاصيل الفنية التي استندت إليها الوكالة في احتساب سعر التصدير بشكل كامل ودقيق؛ وذلك ضمن الفقرات (من 7 إلى 11) من تقرير الإفصاح السري الخاص بالشركة، ووفقاً للبيانات الفعلية التي تم التحقق من صحتها خلال زيارة التحقق الميدانية، كما تؤكد الوكالة التزامها في المعايير المحاسبية المقبولة عموماً عند اعتبار حافز التصدير كإيرادات أخرى ورفض تضمين الشركة للإيرادات الأخرى ضمن بنود المصاريف البيّعية ومعالجة الشركة بقيامها بخصم الإيرادات الأخرى من إجمالي المصاريف البيّعية وهو تبويب خاطئ ينتج عنه تخفيض إجمالي المصاريف البيّعية والعامة والإدارية لأغراض المعالجات التجارية.

(79) طلبت الشركة تزويدها بتفاصيل حسابات/ الأساس لسعر التصدير الخاص بالهيئة العامة للتجارة الخارجية البالغ **** روبية هندية/ طن متري لتمكين مجموعة Electrosteel من التوفيق والرد.

(80) تؤكد الوكالة أنه وفقاً لما تم تبريره من الشركة خلال زيارة التحقق بشأن عدم تقديم هذه الأسعار التي يتم تحديدها للعملاء في المملكة من قبل شركة Electrosteel Bahrain Trading بشكل منفصل خلال الإجابات على قوائم الأسئلة والأسئلة التكميلية، وما تم ذكره في الفقرة (8)، و (9) في الإفصاح السري الخاص بها، ووفقاً لسياسة الوكالة فقد تم استبدال أسعار الفواتير المُقدمة من المُصدر بأسعار الفواتير الخاصة بالمستوردين لنفس الصفقات نظراً لكونها الأسعار الفعلية التي دخلت بها للاستهلاك في سوق المملكة ومن ثم فقد تم احتساب المتوسط المُرجح لسعر التصدير بناءً على جميع الصفقات بعد إجراء التعديلات فقط على أسعار الصفقات التي تبين أن لها أسعار مُختلفة.

د. هامش الإغراق

(81) وفقًا لأحكام المادة السادسة عشر من اللائحة، قامت الوكالة بمقارنة المتوسط المرجح للقيمة العادية مستوى باب المصنع مع المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع، ويوضح الجدول التالي هامش الإغراق الفردي للشركة المتعاونة وهامش الإغراق العام الخاص بكافة الشركات الأخرى غير المتعاونة:

جدول رقم (2)
هامش الإغراق

الدولة	الشركة المنتجة	الشركة المصدرة	هامش الإغراق مستوى باب المصنع
جمهورية الهند	Electorsteel Castings Ltd.	Electrosteel Bahrain Trading	%30-20
	كافة الشركات الأخرى		%40-30

تعليقات الأطراف بشأن هامش الإغراق

(82) طلبت حكومة الهند معرفة كافة أوراق حسابات هامش الاغراق لشركة Electrosteel Castings Ltd موضحاً بها القيمة العادية وسعر التصدير والتسويات لكل منهما والهامش مستوى باب المصنع وطريقة المقارنة المطبقة وأسباب ذلك.

(83) تؤكد الوكالة أنها أتاحت للشركة بشكل فردي وسري ملف إفصاح مرفق بتقرير الحقائق الأساسية يتضمن التفاصيل والمبررات والجداول التفصيلية التي توضح بشكل كاف طرق تحديد كل من القيمة العادية وسعر التصدير وهامش الإغراق لطبيعة تلك البيانات السرية.

ثاني عشر - تحديد الضرر

(84) وفقًا للمادة العشرون والمادة الثانية والعشرون من اللائحة، قامت الوكالة أثناء سير التحقيق ببحث الأدلة الموضوعية عند تحديد الضرر من خلال تناول العناصر التالية:

أ. الزيادة في الواردات.

ب. الأثار السعرية.

ج. المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية.

أ. الزيادة في الواردات

(85) قامت الوكالة بتحديد مدى وجود زيادة كبيرة في حجم هذه الواردات بشكل مطلق ونسبةً إلى الإنتاج / الاستهلاك بالمملكة طبقًا للجدول التالي:

جدول رقم (3)

الزيادة المطلقة والنسبية للواردات

الوحدة: طن

الواردات	2021	2022	2023	2024
حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق	15,872	9,549	11,611	20,318
مؤشر حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق %	%100	%60	%73	%128
مؤشر حجم واردات المنتج الخاضع بالنسبة للإنتاج المحلي %	%100	%69	%45	%75
مؤشر حجم واردات المنتج الخاضع بالنسبة للاستهلاك المحلي %	%100	%122	%107	%190

(86) يتضح من الجدول انخفاض مؤشر حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق لسنوات 2022م و2023م بنسب 40% و27% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، ثم ارتفع ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 28% مقارنة بسنة الأساس 2021م، وبزيادة 75% مقارنة بسنة 2023م.

(87) كما يتضح من الجدول انخفاض حجم الواردات نسبةً إلى الإنتاج خلال فترة تقييم الضرر بنسب 31% و55% و25% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، بينما ارتفع ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 67% مقارنة بسنة 2023م.

(88) كما يتضح من الجدول وجود ارتفاع في مؤشر حجم الواردات نسبةً إلى الاستهلاك خلال كامل فترة تقييم الضرر بنسب 22% و7% و90% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، حيث ارتفع ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 78% مقارنة بسنة 2023م.

تعليقات الأطراف بشأن الواردات:

(89) علقت حكومة الهند وشركة Electrosteel Castings Ltd على تقرير الحقائق الأساسية بأنه وفقاً لقانون المناقصات والمشتريات الحكومية وأولويته الممنوحة للمنتجات المحلية فإن الواردات غير قادرة على التسبب في ضرر للمنتجين المحليين وهي فقط تغطي الحصة السوقية المتبقية في حال عجز الموردين المحليين عن تلبية الطلب من حيث الحجم أو المواصفات أو جداول التسليم، كما تُظهر الشكوى أن حصة الصناعة المحلية في السوق قد زادت.

(90) تؤكد الوكالة على ما تم ذكره في الفقرة رقم 81 من تقرير الحقائق الأساسية، كما تؤكد الوكالة أنها توصلت إلى أن الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الهند ترد بأسعار مغرقة وأن هناك ضررًا ماديًا وقع على الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق.

تعليقات الأطراف بشأن انخفاض الواردات خلال فترة تقييم الضرر:

(91) علقت حكومة الهند على تقرير الحقائق الأساسية بأن التقرير يوضح الانخفاض المطرد للواردات خلال السنوات 2022 و2023 ثم ارتفع حجم الواردات سنة 2024، إلا أنه ارتفع مؤشر حجم إنتاج الصناعة المحلية والتوظيف والمبيعات المحلية في سنة 2023 ويتعارض ذلك من استنتاج وجود ضرر مادي من واردات المنتج الخاضع للتحقيق اعتمادً على سنة 2024.

(92) علقت شركة Electrosteel Castings Ltd على تقرير الحقائق الأساسية بأن الهيئة انصب تركيزها على التغيير السنوي بين عامي 2023 و2024 في الواردات مع تجاهل الانخفاض الممتد خلال فترة الضرر، الأمر الذي يمكن اعتباره انتقائيًا وغير متوافق مع متطلبات الفحص الموضوعي بموجب الماد ة 3.1 من اتفاقية مكافحة الإغراق.

(93) تؤكد الوكالة على ما تم ذكره في الفقرة رقم 84 من تقرير الحقائق الأساسية حيث توصلت الوكالة إلى وجود زيادة مطلقة ونسبًة للإنتاج في واردات المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق، كما توصلت الوكالة إلى وجود زيادة في واردات المنتج الخاضع للتحقيق نسبة إلى الاستهلاك خلال كامل فترة تقييم الضرر وقد وصل ذروته في فترة التحقيق.

(94) توصلت الوكالة إلى وجود زيادة مطلقة ونسبًة للإنتاج في واردات المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق، كما توصلت الوكالة إلى وجود زيادة في واردات المنتج الخاضع للتحقيق نسبة إلى الاستهلاك خلال كامل فترة تقييم الضرر وقد وصل ذروته في فترة التحقيق.

ب.الأثار السعرية

1. الفرق السعري

(95) قامت الوكالة بدراسة الفرق السعري بين المنتج المشابه مستوى تسليم موقع العميل بناءً على البيانات الفعلية للصناعة المحلية والمنتج الخاضع للتحقيق مستوى تسليم موقع العميل بناءً على البيانات الفعلية للمصدر المتعاون والتي تم تقديمها خلال التحقيق وليس لكافة مصادر الواردات من الهند بخلاف الشركة المتعاونة، وكانت نتائج الفرق السعري وفقًا للجدول التالي:

جدول رقم (1- 4)
الفرق السعري

ريال سعودي/طن

الدولة	2024			
	متوسط سعر المنتج المشابه المحلي (تسليم موقع العميل)	متوسط سعر المنتج الخاضع للتحقيق (تسليم موقع العميل)	مقدار الفرق السعري	هامش الفرق السعري %
الهند	****	****	(***)	(10) - 0 %)

(96) يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود فرق سعري عند مقارنة متوسط سعر المنتج المشابه للصناعة المحلية مع متوسط سعر المنتج الخاضع للتحقيق، ويرجع ذلك بسبب قيام الصناعة المحلية بتخفيض أسعار بيعها للمنتج المشابه للحفاظ على وجودها في السوق المحلي وتجنب تخفيض الإنتاج لما له من أثر عكسي على رفع تكلفة الإنتاج.

(97) وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة قامت بدراسة الفرق السعري بين المنتج المشابه مستوى تسليم موقع العميل بناءً على البيانات الفعلية للصناعة المحلية والمنتج الخاضع للتحقيق مستوى تسليم موقع العميل بناءً على البيانات الفعلية للواردات من الهند واتضح التالي:

جدول رقم (2 - 4)
الفرق السعري

ريال سعودي/طن

بيان	2021	2022	2023	2024
متوسط سعر المنتج الخاضع للتحقيق	2473	3321	3286	2740
هامش الفرق السعري	% 40-30	% 40-30	% 30-20	% 40-30

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

(98) يتضح من الجدول أعلاه وجود هامش فرق سعري بين المتوسط المرجح لسعر المنتج المشابه للصناعة المحلية مع المتوسط المرجح لسعر المنتج الخاضع للتحقيق عند نفس مستوى التسليم خلال فترة تقييم الضرر، ويرجع وجود الفرق السعري بين المنتج المشابه والمنتج الخاضع للتحقيق نتيجة انخفاض أسعار الواردات المغرقة بالسوق المحلي.

تعليقات الأطراف بشأن الفرق السعري:

(99) علقت شركة Electrosteel Castings Ltd على تقرير الحقائق الأساسية بأنه وفقاً للجدول (1-4) من التقرير المشار إليه فإن هامش الفرق السعري للمصدر المتعاون يتراوح بين 0-10% ويعد هامشًا ضئيلًا ويؤكد ما قدمته الشركة من عدم وجود فرق سعري جوهري بين الصادرات الهندية والمنتج المحلي المماثل، كما أن اعتماد التحقيق على بيانات جمركية مجمعة في الجدول رقم (2-4) لتحليل فجوة الأسعار بدلاً من البيانات الفعلية بالمصدر، يعد غير موثوق من الناحية المنهجية ولا ينبغي أن يحل محل المقارنة السعرية الفعلية، كما أن الاعتماد على أسعارCIF لمقارنتها بأسعار الصناعة المحلية في تحليل الضرر السعري سيؤدي إلى نتائج مشوهة لأنهما ليس على نفس المستوى التجاري.

(100) تؤكد الوكالة على ما تم ذكره في تقرير الحقائق الأساسية حيث توصلت إلى عدم وجود فرق سعري عند مقارنة متوسط سعر المنتج المشابه للصناعة المحلية مع متوسط سعر المنتج الخاضع للتحقيق بناءً على البيانات الفعلية للمصدر المتعاون والتي تم تقديمها خلال التحقيق وفقاً لما تم توضيحه في الجدول (1-4)، ويرجع ذلك بسبب قيام الصناعة المحلية بتخفيض أسعار بيعها للمنتج المشابه للحفاظ على وجودها في السوق المحلي، بينما في الجدول رقم (2-4) هناك هامش فرق سعري كبير بين المتوسط المرجح لسعر المنتج المشابه للصناعة المحلية مع المتوسط المرجح لسعر المنتج الخاضع للتحقيق بناءً على البيانات الفعلية للواردات من الهند، ويرجع وجود الفرق السعري بين المنتج المشابه والمنتج الخاضع للتحقيق نتيجة انخفاض أسعار الواردات المغرقة بالسوق المحلي، كما تمت المقارنة عند نفس مستوى التسليم وفقاً لما تم ذكره بالفقرة رقم 88 من تقرير الحقائق الأساسية.

2. الخفض والكبت السعري

(101) قامت الوكالة بدراسة كل من الخفض والكبت السعري الذي قد تعاني منه الصناعة المحلية خلال فترة تقييم الضرر وذلك من خلال التحقق من تطور متوسط أسعار المنتج المشابه، وكذلك التحقق من تطور متوسط تكلفة إنتاج الوحدة من المنتج المشابه مقارنة بمتوسط سعر الوحدة وفقًا للجدول التالي:

جدول رقم (5)
الخفض والكبت السعري

ريال سعودي/طن

البيان	2021	2022	2023	2024
مؤشر متوسط سعر بيع المنتج المشابه %	%100	%130	%118	%107
متوسط تكلفة المنتج المشابه إلى متوسط سعر بيع المنتج المشابه%	%116	%70	%98	%127
مؤشر متوسط تكلفة المنتج المشابه إلى متوسط سعر بيع المنتج المشابه%	%100	%60	%84	%109

(102) يتضح من الجدول وجود زيادة في مؤشر متوسط سعر بيع المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر بنسب 30%، 18% و7% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، بينما انخفض ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 10% مقارنة بسنة 2023م، ويرجع هذا الانخفاض في فترة التحقيق إلى محاولة الصناعة المحلية خفض أسعارها لمواجهة الأسعار المتدنية لواردات المنتج الخاضع للتحقيق.

(103) كما يتضح من الجدول انخفاض مؤشر متوسط تكلفة المنتج المشابه إلى متوسط سعر بيع المنتج المشابه خلال السنوات 2022م و2023م بنسب 40% و16% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، بينما ارتفع في فترة التحقيق بنسبة 9% مقارنة بسنة الأساس 2021، وبنسبة 30% مقارنة بسنة 2023م، وذلك يوضح ما عانت منه الصناعة المحلية من كبت سعري نتيجة تخفيض أسعار بيع المنتج المشابه محلياً في ظل ارتفاع تكلفة الإنتاج مع تدني أسعار الواردات المغرقة.

تعليقات الأطراف بشأن الخفض والكبت السعري:

(104) علقت شركة Electrosteel Castings Ltd على تقرير الحقائق الأساسية بأنه وفقاً للفقرات 86 و90 و91 فإن الصناعة المحلية قامت طوعياً بتخفيض أسعار بيعها للحفاظ على وجودها في السوق، وتعود الخسائر والعائد السلبي على الاستثمار المسجل في عام 2024 إلى قرار الصناعة المحلية بخفض الأسعار، وليس إلى أي عجز عن البيع، كما ترتبط خسائر الصناعة المحلية بعدم مقدرتها على تحصيل الديون وسوء الإدارة التمويلية، وليس بالواردات.

(105) تؤكد الوكالة على ما جاء بالفقرة 91 من تقرير الحقائق الأساسية حيث قامت الصناعة المحلية بتخفيض أسعار بيعها للمنتج المشابه على الرغم من ارتفاع التكلفة وذلك لتتمكن من مواجهة الأسعار المتدنية للواردات المغرقة وتزايد حصتها السوقية.

(106) توصلت الوكالة إلى وجود خفض وكبت سعري عانت منه الصناعة المحلية في فترة التحقيق، حيث قامت الصناعة المحلية بتخفيض أسعار بيعها للمنتج المشابه على الرغم من ارتفاع التكلفة، وذلك لرغبتها في التواجد في السوق المحلي ومنافسة الواردات من الهند، كما توصلت الوكالة إلى امتلاك الصناعة المحلية خطوط إنتاج متكاملة بدءًا من مرحلة الصهر وحتى التشطيب النهائي لأنابيب حديد الدكتايل بالإضافة إلى قدرتها على مضاعفة الطاقة الإنتاجية الحالية حال زيادة الطلب على المنتج، وإمكانية الصناعة المحلية من توفير المواد الخام من عدة مصادر محلية وخارجية.

ج. المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية

1. الإنتاج، الطاقة المستغلة، العمالة، الأجور، الإنتاجية

جدول رقم (6)
الإنتاج، الطاقة المستغلة، العمالة، الأجور، الإنتاجية

البيان	2021	2022	2023	2024
مؤشر حجم الإنتاج المحلي%	%100	%88	%162	%170

مؤشر الطاقة الإنتاجية المتاحة %	%100	%100	%100	%100
مؤشر الطاقة المستغلة %	%100	%88	%162	%170
مؤشر العمالة%	%100	%115	%208	%194
مؤشر الأجور%	%100	%128	%238	%221
مؤشر الإنتاجية %	%100	%76	%78	%87

(107) يتضح من الجدول أن مؤشر حجم إنتاج الصناعة المحلية من المنتج المشابه قد انخفض سنة 2022م بنسبة 12% مقارنة بسنة الأساس 2021م، بينما ارتفع خلال سنة 2023م وفترة التحقيق بنسب 62% و70% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، بينما ارتفع ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 5% مقارنة بسنة 2023م.

(108) كما يتضح من الجدول أن مؤشر الطاقة الإنتاجية للصناعة المحلية لم يتغير خلال فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2021م، بينما انخفض مؤشر الطاقة المستغلة في سنة 2022م بنسبة 12% ثم ارتفع خلال سنة 2023م وفترة التحقيق بنسب 62% و70% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، كما ارتفع ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 5% مقارنة بسنة 2023م، وأيضًا من المُلاحظ بشكل عام وجود فجوة بين الطاقة الإنتاجية المتاحة والإنتاج الفعلي في فترة تقييم الضرر وذلك بسبب عدم قدرة الصناعة المحلية على زيادة إنتاجها نتيجة تأثر مبيعاتها بواردات المنتج الخاضع للتحقيق، هذا وتم التأكد خلال زيارة التحقق الميدانية من قدرة الصناعة المحلية على مضاعفة الإنتاج الفعلي والوصول للطاقة المتاحة حال تمكنها من بيع المنتج المشابه بالسوق المحلي.

(109) كما يتضح من الجدول تزايد مؤشر العمالة خلال فترة تقييم الضرر بنسب 15% و108% و94% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، بينما انخفض ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 7% مقارنة بسنة 2023م، كذلك تزايد مؤشر الأجور في سنوات فترة تقييم الضرر بنسب 28% و138% و121% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، بينما انخفض ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 7% مقارنة بسنة 2023م.

(110) كما يتضح من الجدول أن مؤشر الإنتاجية قد انخفض في كامل فترة تقييم الضرر بنسب 24% و22% و13% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، بينما ارتفع ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 12% مقارنة بسنة 2023م.

<u>تعليقات الأطراف بشأن حجم الإنتاج:</u>

(111) علقت شركة Electrosteel Castings Ltd على تقرير الحقائق الأساسية بأنه يتضح من الجدول رقم (6) من التقرير المشار إليه ارتفاع الإنتاج ومعدل استغلال الطاقة الإنتاجية بشكل كبير، وهو ما ينفي وجود أي ضرر متعلق بحجم الواردات على الصناعة المحلية.

(112) توصلت الوكالة إلى وجود انخفاض في مؤشرات العمالة والأجور للصناعة المحلية خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة 2023م، وكذلك تحسن مؤشر الإنتاجية خلال فترة تقييم الضرر، ولكن يظل أقل من سنة الأساس 2021م، كما يرجع تحسن مؤشر الطاقة الإنتاجية المستغلة إلى وجود زيادة في مؤشر الإنتاج للصناعة المحلية خلال فترة التحقيق كما تم توضيحه بالفقرة 101 من تقرير الحقائق الأساسية.

2. المبيعات المحلية والحصة السوقية

جدول رقم (7)

المبيعات المحلية والحصة السوقية **الوحدة: طن**

البيان	2021	2022	2023	2024
مؤشر حجم المبيعات المحلية للصناعة المحلية %	%100	%63	%235	%202
مؤشر حجم المبيعات المحلية الأخرى%	%100	%63	%235	%202
حجم واردات الدولة المعنيّة	15,872	9,549	11,611	20,318
حجم الواردات الأخرى	76,502	32,761	14,161	11,506
مؤشر إجمالي حجم السوق%	%100	%49	%68	%67
مؤشر حصة المبيعات المحلية للصناعة المحلية %	%100	%128	%343	%300
مؤشر حصة المبيعات المحلية الأخرى%	%100	%128	%343	%300
مؤشر حصة واردات الدولة المعنيّة%	%100	%122	%107	%190
مؤشر حصة الواردات الأخرى %	%100	%87	%27	%22

(113) يتضح من الجدول أن مؤشر كلً من حجم المبيعات المحلية للصناعة المحلية والمبيعات المحلية الأخرى من المنتج المشابه قد انخفض في سنة 2022م بنسبة 37% بينما ارتفع في سنة 2023م وفترة التحقيق بنسب 135% و102% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، بينما انخفض ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 14% مقارنة بسنة 2023م.

(114) كما يتضح من الجدول انخفاض مؤشر إجمالي حجم السوق في سنوات فترة تقييم الضرر بنسب 51% 32% و33% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م ويرجع الانخفاض في ذلك المؤشر إلى تراجع حصة واردات الدول الأخرى بشكل كبير خلال كامل فترة تقييم الضرر.

(115) كما يتضح من الجدول ارتفاع كلً من مؤشر حصة المبيعات المحلية للصناعة المحلية ومؤشر حصة المبيعات المحلية الأخرى خلال سنوات تقييم الضرر بنسب 28% و243% و200% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، بينما انخفض مؤشر حصة المبيعات المحلية في فترة التحقيق بنسبة 13% مقارنة بسنة 2023م، حيث لم تستطع الصناعة المحلية المحافظة على حصتها السوقية بالرغم من تدني أسعار المنتج المشابه مع ارتفاع متوسط تكلفته، وذلك بسبب الزيادة في واردات الدولة المعنيّة واستحواذها على السوق.

(116) كما يتضح من الجدول زيادة مؤشر حصة واردات الدولة المعنيّة خلال سنوات تقييم الضرر بنسب 22% و7% و90% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، حيث ارتفع ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 78% مقارنة بسنة 2023م، وترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى استحواذ واردات الدولة المعنيّة على جزءً كبيرً من حصة كلً من المبيعات المحلية للصناعة المحلية، المبيعات المحلية الأخرى، وواردات الدول الأخرى حيث تمثل الواردات من الهند نسبة 64% من إجمالي واردات دول العالم.

(117) كما يتضح من الجدول انخفاض مؤشر حصة واردات الدول الأخرى خلال كامل فترة تقييم الضرر بنسب 13% و73% و78% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، حيث انخفض ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 17% مقارنة بسنة 2023م، حيث استحوذت واردات الدولة المعنيّة على جزء كبير من حصة واردات الدول الأخرى خلال سنوات فترة تقييم الضرر.

تعليقات الأطراف بشأن زيادة الحصة السوقية وانكماش حجم السوق:

(118) علقت شركة Electrosteel Castings Ltd على تقرير الحقائق الأساسية بأن الجدول رقم (7) من التقرير المشار إليه يؤكد أن مؤشر الحصة السوقية للصناعة المحلية ارتفع بنسبة 343% في سنة 2023 و300% في سنة 2024 مقارنة بسنة الأساس 2021، كما ارتفع حجم الإنتاج بنسبة 62% في عام 2023 وبنسبة 70% في سنة 2024 مقارنة بسنة الأساس 2021، ولا يمكن لصناعة محلية قامت بتوسيع حصتها السوقية وإنتاجها بشكل كبير بالتزامن مع انخفاض الواردات أن تدعي بأن تلك الواردات أزاحت المنتج المحلي.

(119) علقت حكومة الهند على تقرير الحقائق الأساسية بأن تحليل العلاقة السببية للواردات يعاني من قصور حيث يوضح التقرير أن مؤشر حجم السوق الإجمالي انكمش في سنة 2022 بنسبة 49%، وبنسبة 67% عام 2024، أي بانكماش قدره 33% تقريبًا مقارنةً بسنة الأساس خلال فترة التحقيق، فيجب فصل أثر ذلك عن أثر الواردات المزعوم بإغراقها.

(120) تؤكد الوكالة أن مؤشر حجم السوق انخفض في سنة 2022 بنسبة 51% مقارنة بسنة الأساس 2021، ثم ارتفع سنة 2023 بنسبة 39% مقارنة بسنة 2022، ثم انخفض سنة 2024 بنسبة ضئيلة 2% مقارنة بسنة 2023، أي أن حجم السوق يتذبذب انخفاضاً وارتفاعاً من سنة إلى أخرى، كما يرجع ذلك الانخفاض إلى تراجع حصة واردات الدول الأخرى بشكل كبير خلال كامل فترة تقييم الضرر مع التزايد الكبير لواردات الدولة المعنية، لذا فلا يوجد انكماش في حجم السوق.

(121) توصلت الوكالة إلى وجود انخفاض في مؤشر الحصة السوقية للمبيعات المحلية للصناعة المحلية ومؤشر الحصة السوقية للمبيعات المحلية الأخرى ومؤشر الحصة السوقية للواردات الأخرى خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة 2023م، مع وجود ارتفاع كبير في مؤشر الحصة السوقية لواردات الدولة المعنيّة خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة 2023م.

3. المخزون

جدول رقم (8)
المخزون

الوحدة: طن

البيان	2021	2022	2023	2024
مؤشر المخزون%	%100	%86	%167	%94

(122) يتضح من الجدول انخفاض مؤشر المخزون سنة 2022م بنسبة 14% مقارنة بسنة الأساس 2021م، ثم ارتفع ذلك المؤشر بنسبة 67% سنة 2023م مقارنة بسنة الأساس 2021م، ثم انخفض في فترة التحقيق بنسبة 6% مقارنة بسنة الأساس 2021م، أشارت الصناعة المحلية في الإجابات على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية إلى أن نظام الإنتاج يتم بناءً على الطلب من العميل وليس الإنتاج والتخزين، وهذا ما تم التأكد من صحته خلال زيارة التحقق الميدانية التي تمت للصناعة المحلية.

(123) توصلت الوكالة إلى وجود تذبذب في مؤشر المخزون من المنتج المشابه لدى الصناعة المحلية في كامل فترة تقييم الضرر، إلا أن مؤشر المخزون لا يمكن الاعتماد عليه كمؤشر لتقييم الضرر نظراً لطبيعة نظام الإنتاج والبيع للصناعة المحلية.

4. الربح أو الخسارة، العائد على الاستثمار

جدول رقم (9)
الربح أو الخسارة والعائد على الاستثمار

القيمة: ريال سعودي

البيان	2021	2022	2023	2024
مؤشر صافي الربح أو الخسارة%	-%100	%55	%-32	%-298

مؤشر العائد على الاستثمار %	-%100	%36	%-20	%-209

(124) يتضح من الجدول وجود صافي خسارة في أغلب فترات سنوات تقييم الضرر وعلى الرغم من تحقيق صافي ربح في سنة 2022م إلا أن الصناعة عادت للخسائر في سنة 2023م وفترة التحقيق حيث بلغت أقصى خسارة في فترة التحقيق بنسبة 198% مقارنة بسنة الأساس 2021م، وبنسبة 834% مقارنة بسنة 2023م، وذلك لتوجه الشركة للحفاظ على حصتها السوقية وخفض الأسعار بشكل مبالغ فيه بسبب تدني الأسعار المغرقة لواردات المنتج الخاضع للتحقيق.

(125) كما يتضح من الجدول وجود عائد سلبي على الاستثمار في سنة الأساس 2021م، وكذلك في سنوات 2023م وفترة التحقيق 2024م، وفي حين أن ذلك المؤشر ارتفع سنة 2022م وحققت الصناعة المحلية عائد إيجابي على الاستثمار بنسبة 136% مقارنة بسنة الأساس 2021م، إلا أنه عاد وانخفض ذلك المؤشر وحققت الصناعة المحلية عائد سلبي على الاستثمار سنة 2023م بنسبة 80% مقارنة بسنة الأساس 2021م، ثم انخفض مؤشر العائد على الاستثمار بشكل كبير في فترة التحقيق بنسبة 109% مقارنة بسنة الأساس 2021م، حيث انخفض مؤشر العائد على الاستثمار في فترة التحقيق بنسبة 932% مقارنة بسنة 2023م، ويرجع هذا إلى زيادة صافي خسائر الصناعة المحلية والتي وصلت إلى ذروتها في فترة التحقيق 2024م.

(126) توصلت الوكالة إلى وجود زيادة كبيرة وحادة في صافي الخسائر وانخفاض كبير وحاد في العائد على الاستثمار خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس 2021م وكذلك مقارنة بسنة 2023م.

5. التدفقات النقدية

جدول رقم (10)
التدفقات النقدية

القيمة: ريال سعودي

البيان	2021	2022	2023	2024
مؤشر التدفقات النقدية عن أنشطة التشغيل %	%100	%-5	%44	%-482

(127) يتضح من الجدول انخفاض مؤشر التدفقات النقدية في جميع سنوات فترة تقييم الضرر بنسب 105% و56% و582% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، حيث انخفض مؤشر التدفقات النقدية انخفاضًا كبيرًا وملحوظًا في فترة التحقيق بنسبة 1202% مقارنة بسنة 2023م، ويرجع هذا الانخفاض في فترة التحقيق إلى توسع الشركة في البيع الآجل وبأسعار متدنية وذلك لرغبة الشركة في المحافظة على جزء أكبر من السوق المحلي ومواجهة الواردات المغرقة والمتزايدة.

تعليقات الأطراف بشأن التدفقات النقدية:

(128) علقت شركة Electrosteel Castings Ltd على تقرير الحقائق الأساسية بأن وجود تقلبات في التدفقات النقدية التشغيلية خلال فترة تقييم الضرر، يرجع إلى أن الصناعة المحلية كانت تبيع منتجاتها تاريخياً بالائتمان كما تعكس القوائم المالية المدققة للشركة عام 2020 بوضوح سوء الإدارة حيث أن 69% من الانخفاضات والمخصصات تتعلق بالذمم المدينة.

(129) توصلت الوكالة إلى وجود تذبذب في التدفقات النقدية عن أنشطة التشغيل خلال فترة تقييم الضرر مسجلاً أسوء حالاته في فترة التحقيق نتيجة قيام الشركة بخفض أسعار البيع المحلى للمنتج المشابه بسبب تدني أسعار الواردات المغرقة وتوسعها في سياسة البيع الأجل حتى تتمكن من توسيع حصتها السوقية ومنافسة المنتج الخاضع للتحقيق، وذلك من خلال رد الصناعة المحلية على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية، وهو ما تم التأكد من صحته خلال زيارة التحقق الميدانية للشركة، كما أن ما تستند إليه شركة Electrosteel Castings Ltd في تعليقها يخص مجموعة أميانتيت وليس الصناعة المحلية وحدها -كما سبق إيضاحه في تقرير الحقائق الأساسية-.

(130) توصلت الوكالة إلى وجود انخفاض في التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل للصناعة المحلية في كامل فترة تقييم الضرر بلغ أقصاه في فترة التحقيق.

6. القدرة على زيادة رأس المال

(131) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية ليس لديها القدرة على زيادة رأس المال نتيجة الخسائر التي تعاني منها وتدهور العائد على الاستثمار نتيجة لتراجع حجم المبيعات المحلية للمنتج المشابه بالرغم من انخفاض أسعار البيع المحلي في ظل زيادة تكاليف الإنتاج، وعدم قدرة الصناعة المحلية على تغطية هذه التكاليف في ظل المنافسة غير العادلة مع الواردات المغرقة خلال فترة التحقيق.

7. القدرة على النمو

(132) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية ليس لديها القدرة على النمو وذلك نتيجة ضعف مبيعاتها وانخفاض حصتها السوقية بالرغم من تخفيض أسعار بيعها للمنتج المشابه وذلك لزيادة حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق وحصته السوقية.

8. أثر حجم هامش الإغراق

(133) توصلت الوكالة إلى وجود أثر لحجم هامش الإغراق المذكور بالجدول رقم (2) من هذا التقرير على الصناعة المحلية بشكل سلبي تسبب في حدوث آثار سعرية خلال فترة التحقيق مقارنة مع سنة 2023م، والذي أدى إلى ضعف مبيعات الصناعة المحلية وانخفاض حصتها السوقية وزيادة حجم خسائرها والتأثير على أدائها الاقتصادي ككل بالإضافة إلى عدم قدرتها على النمو.

د. نتيجة الضرر

(134) توصلت الوكالة بناءً على الدراسة والتحقق من المعلومات وفق هذا القسم إلى وجود زيادة في الواردات بشكلها المطلق ونسبةً إلى الانتاج والاستهلاك من منتج مواسير وأنابيب مجوفة، من حديد صب (أنابيب حديد الدكتايل)، وأن الصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه عانت ضرراً مادياً خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة 2023م، تمثلت مظاهره فيما يلي:

- وجود فرق سعري بين المنتج المشابه للصناعة المحلية والمنتج الخاضع للتحقيق الوارد من الهند.
- وجود خفض وكبت لأسعار البيع المحلي.
- انخفاض في المبيعات المحلية.
- انخفاض في الحصة السوقية للمبيعات المحلية.
- انخفاض العمالة والأجور.
- زيادة في الخسائر.
- تحقيق عائد سلبي على الاستثمار.
- انخفاض في التدفقات النقدية.
- عدم القدرة على زيادة رأس المال.
- عدم القدرة على النمو.
- وجود أثر سلبي لحجم هامش الإغراق.

ثالث عشر- المسببات الأخرى للضرر

(135) وفقًا للمادة الثالثة والعشرون من اللائحة قامت الوكالة ببحث المسببات الأخرى للضرر ذات الصلة كالتالي:

1. الواردات الأخرى

جدول رقم (11)
الواردات الأخرى

الوحدة: طن القيمة: ريال سعودي

البيان	2021	2022	2023	2024
حجم الواردات الأخرى	76,502	32,761	14,161	11,506
مؤشر حجم الواردات الأخرى %	%100	%43	%19	%15
متوسط أسعار الواردات الأخرى	3,518	4,467	6,903	4,557
مؤشر متوسط أسعار الواردات الأخرى %	%100	%127	%196	%130

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

(136) يتضح من الجدول أن مؤشر حجم الواردات الأخرى قد انخفض خلال كامل فترة تقييم الضرر بنسب 57% 81% 85% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، حيث انخفض ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 19% مقارنة بسنة 2023م، ويرجع هذا الانخفاض في فترة التحقيق إلى استحواذ واردات الدولة المعنيّة على جزءٍ كبيرٍ من حصة الواردات الأخرى خلال نفس الفترة.

(137) كما يتضح من الجدول أن مؤشر متوسط أسعار الواردات الأخرى قد ارتفع في جميع سنوات فترة تقييم الضرر بنسب 27% 96% 30% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، بينما انخفض ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 34% مقارنةً بسنة 2023م.

(138) توصلت الوكالة إلى وجود انخفاض في مؤشر حجم الواردات الأخرى خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس 2021م، وكذلك عدم وجود فرق سعري بين متوسط أسعار بيع الصناعة المحلية للمنتج المشابه ومتوسط أسعار الواردات الأخرى، وكذلك تبيّن ارتفاع كبير في متوسط أسعار الواردات الأخرى عن متوسط أسعار الواردات من الهند حيث بلغ الفرق السعري 40%، لذا فإن حجم وأسعار الواردات الأخرى لم يُؤثر سلبًا على أداء الصناعة المحلية ولا تُعد أحد المسببات الأخرى للضرر.

2. انكماش الطلب

جدول رقم (12)
انكماش الطلب

وحدة: طن

البيان	2021	2022	2023	2024
مؤشر حجم السوق %	%100	%49	%68	%67

(139) يتضح من الجدول انخفاض مؤشر حجم السوق في سنوات فترة تقييم الضرر بنسب 51% 32% و33% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، حيث انخفض ذلك المؤشر انخفاضًا ضئيلًا في فترة التحقيق بنسبة 2% مقارنة بسنة 2023م.

(140) كما يتضح بشكل عام أنه بعد الانخفاض الذي لحق بمؤشر حجم السوق سنة 2022م كانت هناك زيادة في سنة 2023م وفترة التحقيق، ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في مؤشر الحصة السوقية لواردات الدولة المعنيّة في فترة التحقيق حيث بلغ الارتفاع 78% مقارنة بسنة 2023م، وتزامن ذلك مع انخفاض مؤشر الحصة السوقية للمبيعات المحلية للصناعة المحلية حيث بلغ الانخفاض 13% مقارنة بسنة 2023م، كما تزامن ذلك مع انخفاض مؤشر الحصة السوقية للواردات الأخرى حيث بلغ الانخفاض 17% مقارنة بسنة 2023م.

(141) توصلت الوكالة إلى أن نسبة انخفاض حجم السوق في فترة التحقيق مقارنة بسنة 2023م بلغ 2% وهو يعتبر انخفاض ضئيل ولا يوجد انكماش في حجم السوق حتى يؤثر سلبًا على أداء الصناعة المحلية ولا يعد أحد المسببات الأخرى للضرر.

3. ممارسات التجارة التقييدية وتغيير نمط الاستهلاك

(142) توصلت الوكالة إلى عدم وجود ممارسات تقييدية أو عوائق تجارية تؤثر على تجارة المنتج المشابه خلال فترة التحقيق، كما أنه لا يوجد تغيير في نمط الاستهلاك خلال فترة التحقيق، كما لم تتلق الوكالة أي معلومات من الأطراف المعنيّة عن منتج أخر يمكن أن حل محل المنتج الخاضع للتحقيق أو المنتج المشابه، وبالتالي لم يؤثر ذلك سلبًا على أداء الصناعة المحلية ولا يعد أحد المسببات الأخرى للضرر.

4. المنافسة

(143) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية لم تتأثر بالمنافسة الداخلية بين المنتجين الأجانب والمنتجين المحليين بالمملكة، فضلًا عن أن متوسط أسعار بيع الواردات الأخرى أعلى من متوسط أسعار بيع المنتج المشابه والمنتج الخاضع للتحقيق، مما يشير إلى أن كلًا من المبيعات المحلية للصناعة المحلية والواردات الأخرى تتنافس معاً في مجرى التجارة العادي، باستثناء أن الصناعة المحلية تواجه منافسة غير عادلة مع الواردات المغرقة بأسعارها المنخفضة نتيجة لممارسة الإغراق خلال فترة التحقيق، مما يدل على أن المنافسة لم تؤثر سلبًا على أداء الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق ولا تعد أحد المسببات الأخرى للضرر.

5. التطور التقني

(144) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية تستخدم تقنية حديثة في تصنيع المنتج المشابه تواكب التقنيات التي تستخدمها الشركات العالمية مما يدل على أن التطور التقني لم يؤثر سلبًا على أداء أو إنتاجية الصناعة المحلية ولا يعد أحد المسببات الأخرى للضرر.

6. الأداء التصديري للصناعة المحلية

جدول رقم (13)
الأداء التصديري للصناعة المحلية

وحدة: طن

السنوات	2021	2022	2023	2024
مؤشر حجم مبيعات التصدير %	%100	%140	%9	%127

(145) يتضح من الجدول السابق أن مؤشر حجم مبيعات التصدير للصناعة المحلية قد ارتفع سنة 2022م بنسبة 40% مقارنة بسنة الأساس 2021م، ثم انخفض سنة 2023م بنسبة 91% مقارنة بسنة الأساس 2021م، ثم ارتفع ذلك المؤشر في فترة التحقيق بنسبة 27% مقارنة بسنة الأساس 2021م، حيث ارتفع بشكل كبير في فترة التحقيق بنسبة 1312% مقارنة بسنة 2023م، كما يتضح وجود علاقة عكسية بين مؤشر حجم المبيعات المحلية ومؤشر مبيعات التصدير للصناعة المحلية حيث أن الصناعة المحلية تلجأ للتصدير عندما لم تتمكن من البيع محليًا بسبب الواردات المغرقة.

تعليق الأطراف بشأن الأداء التصديري:

(146) علقت الحكومة الهندية على تقرير الحقائق الأساسية حيث يوضح التقرير أن حجم مبيعات التصدير بلغ 127% من حجم مبيعات سنة الأساس، ووفقاً للمادة 23 (2) من اللائحة يجب دراسة عامل مبيعات التصدير حيث يعد مؤشراً إيجابياً على القدرة التنافسية ويجب أخذه في الاعتبار عند تحليل الضرر والسببية.

(147) تؤكد الوكالة على أنها قامت بدراسة عنصر الأداء التصديرى كمسبب من المسببات الأخرى للضرر، كما تؤكد على أن الصناعة المحلية تمتلك القدرة الانتاجية والتنافسية إلا أنها لم تتمكن من منافسة الواردات المغرقة من الهند خلال فترة تقييم الضرر، حيث يتضح وجود علاقة عكسية بين مؤشر حجم المبيعات المحلية ومؤشر مبيعات التصدير للصناعة المحلية حيث تلجأ الصناعة المحلية للتصدير عندما لا تتمكن من البيع محليًا بسبب الواردات المغرقة.

(148) توصلت الوكالة إلى أن الأداء التصديري تطور بشكل إيجابي مما يُبين قدرة الشركة على استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في حال زيادة الطلب على المنتج محليًا، ومن ثم لا يعد أحد المسببات الأخرى للضرر.

7. إنتاجية الصناعة المحلية

(149) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية لم تواجه تحديات أثرت على إنتاجيتها للمنتج المشابه خلال فترة التحقيق، ومن ثم لا تعد أحد المسببات الأخرى للضرر.

رابع عشر- العلاقة السببية

(150) وفقًا للمادة الثامنة والعشرون من اللائحة، قامت الوكالة بدراسة العلاقة السببية بين الواردات المغرقة والضرر المادي اللاحق بالصناعة المحلية في ضوء إجابات الصناعة المحلية والمصدرين الأجانب على قوائم الأسئلة والأسئلة التكميلية، وكذلك تعليقات الأطراف المعنيّة خلال مجريات التحقيق وفي جلسة الاستماع، وتوصلت الوكالة إلى ما يلي:

- حجم الواردات المغرقة من الدولة المعنيّة لا يقل عن 3% من إجمالي الواردات خلال فترة التحقيق.
- حجم هامش الإغراق من الدولة المعنيّة ليس قليل الشأن ويزيد عن 2%.
- زيادة حجم الواردات المغرقة بصورتها المطلقة وبالنسبة للإنتاج وللاستهلاك المحلي خلال فترة التحقيق.
- وجود فرق سعري بين المنتج المشابه للصناعة المحلية والمنتج الخاضع للتحقيق الوارد من الهند.
- انخفاض أسعار البيع المحلية ومنعها من الزيادة (وجود خفض وكبت سعري).
- تدهور المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية خلال فترة التحقيق والتي تتمثل في انخفاض المبيعات المحلية وحصتها السوقية، وانخفاض العمالة والأجور، وارتفاع الخسائر، وتحقيق عائد سلبي على الاستثمار، انخفاض التدفقات النقدية وانخفاض القدرة على زيادة رأس المال وعدم القدرة على النمو، ووجود أثر لهامش الإغراق.
- كما تبيّن للوكالة عدم وجود مسببات أخرى للضرر بخلاف الواردات المغرقة خلال فترة التحقيق.

خامس عشر- النتائج

(151) توصلت الوكالة إلى أن الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ أو المصدرة من الهند ترد بأسعار مغرقة وأن هناك ضررًا ماديًا وقع على الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق.

(152) كما توصلت الوكالة إلى أن هناك أدلة كافية على توافر العلاقة السببية بين الواردات المغرقة والضرر المادي الواقع على الصناعة المحلية، كما أنه لا توجد مسببات أخرى للضرر قد تكون ساهمت في الضرر المادي الذي أصاب الصناعة المحلية خلال نفس الفترة بخلاف الواردات المغرقة.

سادس عشر- التوصية

(153) بناءً على النتائج أعلاه، توصي الوكالة بفرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية لمدة خمس سنوات على واردات مواسير وأنابيب مجوفة، من حديد صب (أنابيب حديد الدكتايل) بأقطار من 100 ملم إلى 1000 ملم ومواصفة فنية K9 و C Class إلى C40 المستخدم في شبكات المياه وصرف الأمطار وشبكات الصرف الصحي، إلى جانب شبكات الري وشبكات إطفاء الحريق ذات منشأ أو المصدرة من الهند وفق النسب والقيم الواردة بالجدول أدناه.

(154) عند صدور قرار بفرض تدابير مكافحة الإغراق النهائية يتم نشر الإعلان العام وقرار فرض الرسوم النهائية بالجريدة الرسمية وفق الفقرات الأولى والثانية من المادة السادسة عشرة من النظام.

سابع عشر- تعليقات عامة من الأطراف المعنيّة على تقرير الحقائق الأساسية:

تعليق بشأن اعتبارات المصلحة العامة:

(155) علقت شركة Electrosteel Castings Ltd على تقرير الحقائق الأساسية أن فرض رسوم مكافحة الإغراق على أنابيب حديد الدكتايل سيكون له آثار سلبية كبيرة على برنامج البنية التحتية في المملكة العربية السعودية ومشاريع رؤية 2030 وتكاليف المشتريات الحكومية حيث تعد أنابيب حديد الدكتايل مدخلات أساسية لشبكات المياه وأنظمة الصرف الصحي.

(156) تؤكد الوكالة أن دراسة المصلحة العامة تخضع لأحكام الفصل الثامن من النظام وتلتزم به الوكالة خلال مجريات التحقيق.

تعليق بشأن السرية:

(157) طلبت الحكومة الهندية في تعليقاها على تقرير الحقائق الأساسية أن لابد من تقديم الأرقام الأساسية لجميع المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية التي تم فحصها بموجب المادة 22 من اللائحة والمادة 3.4 من اتفاقية مكافحة الإغراق، وذلك لأنه يستحيل فهم النطاق الفعلي لأي تدهور مزعوم أو التحقق من صحة حسابات المؤشر.

(158) تؤكد الوكالة أنه وفقًا للمادة 12 من الفصل الرابع من اللائحة فقد قدم الشاكي المعلومات بالشكوى مرفقه بطلب كتابي وحدد ما هية المعلومات السرية حيث توافرت بها شروط معاملتها كمعلومات سرية، كما تؤكد الوكالة على أن المؤشرات المدرجة في تقرير الحقائق الأساسية تكفي لفهم جوهر البيانات السرية، حيث تلتزم الوكالة بأحكام الفصل التاسع من النظام التي تنص على سرية المعلومات.

تعليق بشأن عقد اجتماع مع الوكالة

(159) طلبت حكومة الهند عقد اجتماع مع شركة Electrosteel Castings Ltd لمنح الشركة فرصة لتقديم مرئياتها لفريق التحقيق بالوكالة.

(160) توضح الوكالة بأنها تلتزم بالإجراءات والتوقيتات الزمنية للتحقيق وذلك لضمان الانتهاء من التحقيق خلال الإطار الزمني المحدد بالنظام واللائحة، كما قامت الوكالة بعقد جلسة استماع بتاريخ 24 مارس 2026م بناءً على طلب الشركة الهندية المنتجة لتقديم مرئياتها ودفوعها، وقد قامت الشركة بتقديم مرئياتها ودفوعها خلال جلسة الإستماع وتقديمها كتابةً بعد عقد الجلسة.

تعليق بشأن العوامل الأخرى المؤثرة على الصناعة المحلية:

(161) علقت الحكومة الهندية على تقرير الحقائق الأساسية أنه يجب دراسة أي عوامل اخرى غير الواردات المغرقة قد تتسبب بالضرر، كحجم وأسعار الواردات التي لم تباع بأسعار الإغراق، وانكماش الطلب، والتغيرات في أنماط الاستهلاك، والممارسات

التجارية التقييدية، والمنافسة بين المنتجين الأجانب والمحليين، والتطورات التكنولوجية، وأداء الصادرات وإنتاجية الصناعة المحلية وذلك وفق المادة 3.5 من اتفاقية مكافحة الإغراق والمادة 23 (2) من اللائحة.

(162) تؤكد الوكالة أن قامت بدراسة كافة العوامل الاخرى للضرر وفق لفقرة (2) من المادة (23) من اللائحة ، وعليه تم التحقق أنه لا يوجد أي مسبب أخر للضرر كما ثبت التحقيق أن الواردات المغرقة قد سببت ضرراً مادياً للصناعة المحلية.

تعليق بشأن العوامل الداخلية ونقاط الضعف الهيكلية المؤثرة على الصناعة المحلية:

(163) علقت حكومة الهند على تقرير الحقائق الأساسية بأن التقرير يعاني من قصور حيث يوضح تقرير الحقائق الأساسية التحديات الهيكلية التي تواجه الصناعة المحلية وهي: مخصصات المخزون الراكد بقيمة 24.3 مليون ريال سعودي، وزيادة تكلفة المبيعات والتزامات الزكاة بقيمة 277.75 مليون ريال سعودي، وأوضحت الوكالة بأنها تحققت من المعلومات المقدمة وتوصلت إلى الاستنتاجات الواردة في التقرير دون إجراء أي تحليل منفصل لهذه العوامل الداخلية عن أي ضرر يُعزى إلى الواردات.

(164) تؤكد الوكالة على ما تم ذكره في الفقرة رقم 112 من تقرير الحقائق الأساسية فيما يخص المخزون، كما أن التقرير المشار إليه لا يحتوي على قيمة المخزون، أما فيما يخص زيادة تكلفة المبيعات فتؤكد الوكالة على ما تم ذكره في الفقرة رقم 94 من تقرير الحقائق الأساسية حيث توصلت الوكالة إلى وجود كبت سعري عانت منه الصناعة المحلية في فترة التحقيق، كما قامت الصناعة المحلية بتخفيض أسعار بيعها للمنتج المشابه على الرغم من ارتفاع التكلفة، وذلك لرغبتها في التواجد في السوق المحلي ومنافسة الواردات المغرقة، أما فيما يخص التزامات الزكاة فلا يحتوي تقرير الحقائق الأساسية على أية قيم للزكاة.

تعليق بشأن العوامل الأخرى المؤثرة على الصناعة المحلية:

(165) علقت شركة Electrosteel Castings Ltd على تقرير الحقائق الأساسية بأن الوكالة لم تتناول في التقرير الأسباب الأخرى للضرر مثل التقلبات الدورية والقائمة على المشاريع في الإنفاق الحكومي على البنية التحتية وتراكم المخزون نتيجة تأثر مشاريع البنية التحتية وأوجه القصور التشغيلية وتكاليف التمويل والقرارات الإدارية الخاصة بالصناعة المحلية وتخفيضات الأسعار الطوعية وفترات الائتمان الممتدة وسوء إدارة الذمم المدينة وارتفاع تكاليف المواد الخام والمصاريف التشغيلية.

(166) تؤكد الوكالة على أن كافة المؤشرات والعوامل المشار إليها في تعليق الشركة تخص مجموعة أميانتيت وليس الصناعة المحلية وحدها، وعليه تؤكد الوكالة أنها تحققت من خلال مجريات التحقيق وإجابات الصناعة المحلية على قوائم الأسئلة والأسئلة التكميلية وزيارة التحقق الميدانية من كافة عوامل ومؤشرات الضرر والأسباب الأخرى للضرر الخاصة بالصناعة المحلية وتوصلت الوكالة إلى النتائج النهائية الواردة في هذا التقرير.

جدول رقم (14)
رسوم مكافحة الإغراق النهائية

	دولة المنشأ	دولة التصدير	الشركة المنتجة*	الشركة المصدرة*	رسوم مكافحة الإغراق النهائية
1	جمهورية الهند	جمهورية الهند	ELECTROSTEEL CASTINGS LIMITED ["ECL India"]	ELECTROSTEEL CASTINGS LIMITED ["ECL India"]	16.96% من القيمة CIF بما لا يقل عن 714 ريال سعودي/طن متري
2	جمهورية الهند	مملكة البحرين	ELECTROSTEEL CASTINGS LIMITED ["ECL India"]	Electrosteel Bahrain Trading WLL	
3	جمهورية الهند	جمهورية الهند	أخرى (أي تغير في الشروط الموضحة بالبنود 1-2)		29.94% من القيمة CIF بما لا يقل عن 1,260 ريال سعودي/طن متري
4	جمهورية الهند	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية الهند	كافة المصادر	كافة المصادر	
5	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية الهند	جمهورية الهند	كافة المصادر	كافة المصادر	

* يتعين على الشركات التي ينطبق عليها رسم مكافحة إغراق فردي إضافة اسم الشركة المنتجة واسم الشركة المصدرة في الفاتورة التجارية المرتبطة بشحنة التصدير للمملكة وذلك لتستفيد من هذا الرسم الفردي وإلا فستخضع هذه الشحنة لرسم مكافحة الإغراق العام الذي ينطبق على البنود 3،4،5 في الجدول.